خـــارج الحـــدود

تخبّط نتنياهو

حازم مبيضين

لم يكن أمام الحكومة الأردنية غير رفض تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي أكد فيها استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية، واعتبار القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل، وهي تستند في رفضها إلى المئات من قرارات مختلف المنظمات والهيئات الدولية التي تعتبر القدس الشرقية والضفة الغربية أراضي تحت الاحتلال، ويمكن الاشارة هنا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٤٧٦ و٤٧٨ وكلها تؤكد عدم الاعتراف وبطلان كل الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بضم القدس، بما فيها القانون الأساسي الذي تبنته إسرائيل لهذه الغاية بالإضافة إلى كل الإجراءات الأخرى بهذا الخصوص.

ومثل الاردن رفضت السلطة الفلسطينية بشدة تصريحات نتنياهو، واعتبرتها دليلاً على مضي حكومته في تحدي إرادة المجتمع الدولي وحذرت بأن استمرار الاستيطان سيقوض الجهود الرامية لإحياء عملية السلام، وأكدت أنه لا يمكن تحقيق السلام دون أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية وطالبت واشنطن بالإسراع في تنفيذ الالتزامات المترتبة على كافة الأطراف عبر وقف النشاطات الإستيطانية بما فيها النمو الطبيعي، واعتبار ذلك التزاماً على إسرائيل وليس شرطاً فلسطينيا لاستئناف مفاوضات السلام.

تصريحات نتنياهو ليست أكثر من مغالطات مرفوضة للحقائق القانونية والسياسية الراسخة والمعروفة، والإجراءات الأحادية في القدس المحتلة، ليست أكثر من عقبات وعراقيل يضعها نتنياهو أمام الجهود الدولية الحثيثة لإحلال السلام في المنطقة وعلى رأسها الجهود الأميركية الرامية الى تحقيق حل الدولتين، والدولة العبرية تبدو مستعدة للمخاطرة لخلاف طويل مع واشنطن بشأن المطلب الاميركي بوقف البناء في المستوطنات التي تتوالد وتسمن يومياً في أراضي الضفة، ويبدو أن نتنياهو، مهدد بمعارضة حزبية داخلية إذا وافق ولو على تجميد جزئي في بناء المستوطنات،لان الحزب الذي يقوده يعتبر ان انتخابه لقيادة البلاد جاء على خلفية مواصلة البناء وليس تجميده، وهو يعتبر أن واشنطن تخطت خطاً أحمر عندما دعت إلى تعليق بناء المستوطنات في القدس المحتلة.

ونتنياهو وهو يدعو العرب للاعتراف بيهودية اسرائيل يتجاهل أن ذلك يتناقض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحظر التمييز بجميع أشكاله، ويتصادم مع ما أقرته الشرعة الدولية لحقوق الإنسان من مبادئ أساسية تتمثل في احترام حق تقرير المصير وعدم التمييز العنصري وخصوصا تلك الواردة في بيان "يونسكو" الصادرعام ١٩٦٧ الذي أكد بطلان النظريات العرقية علميا، ونفى وجود أي دليل على ما يسمى الأعراق النقية، ومعروف أن القانون الدولي لحقوق الإنسان رفض المقولات والممارسات العنصرية الرامية إلى التمييز والتفرقة بين البشر، وصاغ ذلك في منظومة إعلانات واتفاقيات دولية أكدت على المساواة بين الناس جميعا، ورفض كل أشكال التمييز العنصري فيما بينهم.

تركيا تستعد لتجديد وساطتها بين سوريا واسرائيل

انقرة/ اف ب

بحث الرئيس السوري بشار الاسد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان امس سبل دفع الجهود الدولية الخاصة بعملية السلام فى الشرق الأوسط، وبحث إمكانية استئناف المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل والتى توقفت بسبب العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة فى كانون الاول ٢٠٠٨. فيما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قبيل توجهه لزيارة سوريا حرص بلاده على استعادة دور الوساطة بين اسرائيل وسوريا في ما يتعلق بالمباحثات غير المباشرة، وان "طلبات" بهذا الشان قدمت له.

كما تناولت المباحثات بحث الأوضاع الراهنة فى المنطقة سواء فى العراق أو الأوضاع على الساحة الفلسطينية، علاوة على بحث قضايا إقليمية، وعربية والعلاقات الثنائية بين البلدين.

كان أردوغان قد قال فى تصريحات قبيل مغادرته: إن تركيا مستمرة فى جهودها من أجل استئناف المفاوضات غير المباشرة بين سوريا واسرائيل، بالاضافة الى الجهود الرامية لتوحيد الصف الفلسطيني، والمساعدة فى تحقيق الاستقرار فى لبنان.

واضاف ان العلاقات بين تركيا وسوريا فى تطور مستمر وهناك تشاور وتنسيق بين البلدين فى مختلف المجالات.

ومن المقرر أن تمنح جامعة حلب رئيس الوزراء التركي درجة الدكتوراه الفخرية خلال الزيارة.

كان رئيس الوزراء التركى والوفد المرافق له قد وصلوا إلى مدينة حلب فى وقت لاحق الاربعاء فى زيارة عمل إلى سوريا تستغرق يوما واحدا.

الى ذلك أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قبيل توجهه لزيارة سوريا حرص بلاده على استعادة دور الوساطة بين اسرائيل وسوريا في ما يتعلق بالمباحثات غير المباشرة، وان "طلبات" بهذا الشان قدمت له.

وقال اردوغان في مطار انقرة "بدات تصلنا طلبات لاحياء هذه العملية، علينا العمل على هذا الملف"، وذلك قبل توجهه الى مدينة حلب (شمال سوريا) حيث يلتقي الرئيس السوري بشار الاسد لاجراء مباحثات حول الصراع في الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية.

واضاف "علينا ان نكون جاهزين" لاحياء المفاوضات، دون ان يحدد البلد الذي اتصل بتركيا بهذا الشان.

وكانت انقرة قد قامت بوساطة في اربع جولات مفاوضات غير مباشرة بين اسرائيل وسوريا العام الماضي، الا ان هذه المفاوضات توقفت في كانون الاول بعد ما اطلقت الدولة العبرية هجومها العسكري الواسع على قطاع غزة.

وقال اردوغان "نحن مصممون على بذل ما في وسعنا من اجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط".

وتعتبر تركيا، وهي بلد مسلم نظامه علماني، الحليف الاقليمي الاساسي لاسرائيل. وقد اقامت الدولتان علاقات اقتصادية واسعة منذ توقيعهما اتفاق التعاون العسكري في ١٩٩٦.

وكان الهجوم الاسرائيلي على غزة قد اثر سلبا على العلاقات بين البلدين. ففي كانون الثاني فجر اردوغان غضبه في منتدى دافوس الاقتصادي (سويسرا) مطلقا نقاشا علنيا حادا حول غزة بحضور الرئيس الاسرائيلي شيمون بيريز.

ميتشل يبحث قريبا مع عباس مستجدات السلام وسلطانوف يلتقي ليفني

رام الله / الوكالات

اعلن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات امس ان المبعوث الاميركي لعملية السلام في الشرق الاوسط جورج ميتشل سيصل الى رام الله بالضفة الغربية الاثنين القادم للقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض. فيما بحث المندوب الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الاوسط، نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف مع المسؤولين الإسرائيليين سبل تحريك عملية السلام على جميع المسارات في المنطقة، مشيرا إلى ان روسيا تسعى لعقد مؤتمر موسكو للسلام الخاص بالشرق الأوسط.

وقال عريقات لوكالة فرانس برس "نرحب بهذه الجولة الهامة ونامل ان تحمل في طياتها ما يمكن ان يلزم اسرائيل بوقف النشاطات الاستيطانية وتنفيذ كافة التزاماتها الواردة في خارطة الطريق" خطة السلام الدولية للشرق الاوسط.

وقال ايضا "نعتبر هذه الجولة لميتشل الى المنطقة في غاية الاهمية حيث سيلتقي خلالها الرئيس عباس ورئيس الوزراء سلام فياض".

واكد "اننا نفذنا التزاماتنا وسننفذ ما يترتب علينا من التزامات واردة في خارطة الطريق ولكن اسرائيل لهذه اللحظة لم تنفذ اي شيء.. بل بالعكس اسرائيل تستمر في نشاطاتها الاستيطانية ومصادرة الاراضي وهدم المنازل خاصة في القدس".

وطالب الادارة الاميركية بـ"ان تحمل اسرائيل بشكل علني وواضح مسؤولية تدمير عملية السلام وتعريف العالم من هو الطرف الذي ينفذ التزاماته ومن هو الطرف الذي يضرب بعرض الحائط خطة خارطة الطريق ومطالب المجتمع الدولي بوقف الاستيطان".

وقد رفضت اسرائيل الثلاثاء دعوات الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الاوروبي وروسيا الى وقف الاستيطان في القدس الشرقية.

من جهة اخرى بحث المندوب الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الاوسط، نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف مع المسؤولين الإسرائيليين سبل تحريك عملية السلام على جميع المسارات في المنطقة، مشيرا إلى ان روسيا تسعى لعقد مؤتمر موسكو للسلام الخاص بالشرق الأوسط.

واكد سلطانوف في لقائه مع تسيبي ليفني زعيمة المعارضة البرلمانية الإسرائيلية، وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة يوم الثلاثاء ٢١ تموز، ان موسكو تعرض جهودها على طرفي النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي من أجل استئناف عاجل لمفاوضات السلام والبحث عن حلول ممكنة لتحقيق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط.

وأشار سلطانوف الى أن موسكو تعتزم لعب دور محوري لدفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط،لا سيما وأنه من المقرر أن تحتضن موسكو مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط حتى نهاية العام الجاري.

ومن جانبها قالت ليفني أن الجمود الحالي في عملية السلام في المنطقة ليس من مصلحة إسرائيل.

يذكر أن سلطانوف التقى أيضا في القدس يوم الثلاثاء الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، وكان سلطانوف قد أجرى لقاءات مكثفة في جولته التي شملت لبنان وسورية والأردن، كما أنه ينوي التوجه الى رام الله يوم الأربعاء للقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس لبحث تطورات الأوضاع في المنطقة، وسبل استئناف عملية السلام فيها.

العفو تتهم السعودية بانتهاك حقوق الانسان

لندن / اف ب

افاد تقرير لمنظمة العفو الدولية نشر امس الاربعاء ان اجراءات مكافحة الارهاب التي اتخذتها السعودية بعد اعتداءات ١١ ايلول في الولايات المتحدة ادت الى مضاعفة انتهاكات حقوق الانسان في المملكة.

واتهمت المنظمة في تقريرها السلطات السعودية بانها "شنت اعتداء مستديما على حقوق الانسان تحت ستار مكافحة الارهاب".

وكشف مالكولم سمارت مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا لدى هذه المنظمة التي تتخذ من لندن مقرا لها ان "اجراءات مكافحة الارهاب الظالمة ادت الى تفاقم وضع صعب اساسا في مجال حقوق الانسان".

واشارت منظمة العفو الدولية الى ان حالات مخالفات حقوق الانسان التي كانت تعد "بالمئات" اصبحت بـ"الالاف" بعد اعتماد اجراءات مكافحة الارهاب اثر اعتداءات ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة والتي غالبية منفذيها سعوديون.

وذكرت المنظمة بانه في حزيران ٢٠٠٧ اعلنت وزارة الداخلية السعودية ان تسعة الاف مشتبه به اعتقلوا بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ بينهم اكثر من ٣١٠٠ لا يزالون قيد الاحتجاز.

وقالت المنظمة ان بعضهم هم سجناء رأي "استهدفوا بسبب انتقادهم السلمي لسياسات حكومية"، لكن في غالب الاحيان يتهمون بدعم المجموعات الاسلامية المعارضة لعلاقات السعودية مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

وقال سمارت ان "الغالبية منهم اعتقلوا سريا على مدى سنوات بدون محاكمة وحرموا من الاتصال بمحامين كما لم يسمح لاي منهم بالطعن في شرعية اعتقالهم".

واضاف ان الحكومة السعودية "استخدمت نفوذها القوي على المستوى الدولي لكي تخرج من ذلك بدون مساءلة. والمجموعة الدولية لم تحمل الحكومة مسؤولية هذه الانتهاكات الفاضحة".

واوضحت منظمة العفو الدولية ان بعض الاشخاص "قتلوا في ظروف غير محددة".

وتابعت المنظمة ان "مئات اخرين يواجهون احتمال محاكمات سرية وسريعة او حتى احتمال عقوبة الاعدام" موضحة ان التعذيب استخدم في "العديد من الحالات" لانتزاع اعترافات من المعتقلين او كعقاب بعد صدور حكم يجرم المعتقل.

وقالت المنظمة ان بين أساليب التعذيب التي شاع ورود أنباء عنها "الضرب المبرح بالعصي، والصعق بالصدمات الكهربائية، والتعليق في السقف، والحرمان من النوم، والسب" والجلد وهو من العقوبات القانونية في المملكة ويمكن ان يصل الى الاف الجلدات.

بري يكرر تفاؤله بتشكيل الحكومة اللبنانية هذا الشهر

بيروت / الوكالات

كرر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري موقفه أن "تشكيل الحكومة سيتم قبل نهاية الشهر الحالي، وأضاف انه "ليس إهناك إصرار من قبل المعارضة على الثلث المعطل" أو أي موضوع، بل هناك إيجابية والكل يتكلم بحكومة وحدة وطنية وحكومة شراكة فعلية"، مذكراً بكلام الرئيس المكلف أن "لا احد يلوي ذراع أحد".

بري وعقب لقائه الأسبوعي مع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في قصر بعبدا قال إن "الكلام الإيجابي الذي يصدر من جميع الأطراف في شأن تشكيل الحكومة لا يستدعي "اللطم" بل يدعو إلى التفاؤل والجميع يطالب بحكومة وحدة وطنية وشراكة وطنية وكما قال الرئيس المكلف "لا أحد ينوي لي ذراع أحد"، لافتاً إلى أن "المشاركة في حكومة وحدة وطنية هي الصيغة المطلوبة". وفي شأن العلاقة السعودية . السورية أكد بري أن "هناك تفاهماً سعودياً . سورياً على التفاهم".

وعلى صعيد آخر شدد بري على أن "اللحمة الحقيقية القائمة بين "اليونيفيل" والشعب اللبناني لا يمكن أن تعبث بها إسرائيل"، مشيراً إلى أن "ما حصل في خربة سلم تحاول إسرائيل استغلاله بهدف الفصل بين لبنان و"اليونيفيل"، مشدداً على أن "العلاقة بين "اليونيفل" وبين اللبنانيين وخصوصاً الجنوبيين عمرها ليس شهوراً وليس أيام بل سنوات وسنوات".

وفي هذا السياق استغرب بري أن تعمد مندوبة إسرائيل في الأمم المتحدة إلى تقديم مذكرة من ثلاث صفحات إلى مجلس الأمن، وكأن ما حصل في خربة سلم يعادل تاريخ اسرائيل. واعتبر الرئيس بري أن "محاولة إعطاء ما جرى في خربة سلم أكثر من اللزم هو لإخفاء ما حصل من خرق في كفرشوبا".

على صعيد اخر اتهم رئيس البرلمان اللبناني امس اسرائيل بحاولة "العبث" بالعلاقة بين اهالي جنوب لبنان والقوات الدولية العاملة فيه (يونيفيل) عبر "استغلال" حوادث جرت مؤخرا في المنطقة ابرزها اصابة ١٤ جنديا من القوة الدولية بجروح.

وقال بري للصحافيين اثر اجتماعه الاسبوعي برئيس الجمهورية ميشال سليمان "اسرائيل تحاول استغلال ما حصل في الجنوب لايجاد هوة او شرخ بين اللبنانيين واليونيفيل" مضيفا "لا يمكن لاسرائيل ان تعبث باللحمة الحقيقية القائمة (بين الطرفان) كما تفعل بالنسبة للفلسطينيين". واعتبر ان ما جرى بين اهالي قرية خربة سلم والقوة الدولية في ١٨ من الشهر الجاري هو "اشكال ناجم عن سوء تفاهم او سوء ادارة" مشددا على "ان الموضوع انتهى" وعلى ان العلاقة بين الاهالي واليونفيل قديمة وجيدة ومستمرة.

وكان ١٤ جنديا من اليونيفيل قد اصيبوا السبت الماضي بجروح طفيفة في خربة سلم عندما عمد عشرات من اهاليها لرشق دورية دولية بالحجارة لمنعها من اجراء تحقيق في الانفجار الذي وقع الثلاثاء الماضي واشارت وسائل اعلام لبنانية الى انه وقع في مستودع ذخيرة لحزب الله داخل القرية الواقعة في منطقة عمل اليونيفيل وتبعد عشرين كلم عن الحدود.

ودعت اسرائيل الاسبوع الماضي الامم المتحدة ب"تحرك اكثر قوة بعد المعلومات عن مخازن اسلحة تابعة لحزب الله" مطالبة ايداعها "نتائج تحقيق الامم المتحدة" التي اعتبرت ما جرى "انتهاكا" للقرار ١٧٠١ الذي امر بوقف المواجهات بين اسرائيل وحزب الله صيف ٢٠٠٦.

من ناحية اخرى اكد بري ان السلطات الرسمية واليونيفيل هما المسؤولان عن ايجاد حل لمشكلة تلال كفرشوبا على اساس تراجع اسرائيل عن موقعها المستحدث في بقعة اراض لم يشملها الخط الازرق الذي رسمته الامم المتحدة ليقوم مقام الحدود بين البلدين بعد انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠.

وقال "تحفظ لبنان عند الترسيم وبقيت هذه المساحة بدون اي اشغال ومؤخرا تقدمت اسرائيل فيها لتحاول السيطرة عليها".

واضاف "طلبنا من الاهالي ترك الامر للاتصالات الرسمية ولقوات اليونيفيل حتى تعود اسرائيل الى مواقعها".

يذكر بان اسرائيل احتجت رسميا لدى الامم المتحدة على دخول عشرات اللبنانيين يوم الجمعة الماضي الى الموقع العسكري المستحدث وانسحابهم لاحقا بعد طلب اليونيفيل.

وراى بري في استحداث اسرائيل هذا الموقع "اعتداء وقضم جديد للاراضي" معتبرا بان الدولة العبرية تحاول اخفاء هذه الخطوة عبر تضخيمها ما جرى في خربة سلم.

وقال بري "مندوبة اسرائيل في الامم المتحدة تقدمت بمذكرة ضخمة من ٣٣ صفحة (...) كل هذه الضجة للتعتيم على ما قامت به في كفرشوبا".

وذكرت وسائل اعلام لبنانية ان اسرائيل طالبت في رسائل الى الامم المتحدة بتعديل قواعد عمل القوة الدولية بعد انفجار خربة سلم وهي القواعد التي تحددت في القرار ١٧٠١.

واعرب عدد من كبار المسؤولين اللبنانيين عن رفضهم لاي تغيير في قواعد عمل القوة الدولية في بقعة انتشارها جنوب نهر الليطاني حيث ينص القرار على حصر السلاح بيد القوات النظامية اللبنانية والقوة الدولية.

ومنذ صدور القرار، لم يعد هناك سلاح ظاهر لحزب الله في هذه المنطقة التي لم يحصل فيها سحب علني لسلاح الحزب المذكور الذي خاض في صيف ٢٠٠٦ حربا ضد الجيش الاسرائيلي استمرت ٣٤ يوما.

ونص القرار الدولي ١٧٠١ الصادر في آب ٢٠٠٦ على حصر السلاح جنوب الليطاني بيد القوات النظامية اللبنانية والقوة الدولية.

عن اخبار الخليج / البحرين

مسؤول سوداني يعتبر الحكم خطوة الى الامام

محكمة دولية تعيد ترسيم حدود منطقة أبيي بالسودان

لاهاي / الوكالات

أعادت محكمة دولية في لاهاي امس الاربعاء تحديد الحدود الغربية والشرقية لمنطقة أبيي الغنية بالنفط التي يتنازع عليها شمال السودان وجنوبه. فيما قالت وزارة الخارجية السودانية امس ان الحكم الذي اصدرته محكمة دولية في لاهاي بشأن حدود منطقة أبيي الغنية بالنفط المتنازع عليها هو "خطوة للامام" وان الحكومة ستحترم القرار.

وحددت لجنة دولية حدود أبيي عام ٢٠٠٥ بعد التوصل الى اتفاق سلام انهى أكثر من ٢٠ عاما من الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب. لكن بعد ان اعترضت حكومة السودان على الحدود اتفق الجانبان على إحالة المسألة الى محكمة التحكيم الدائمة. ووعد الجانبان باحترام حكمها.

ولم يتضح أثر الحكم على الحدود الشمالية للمنطقة. وتوصف أبيي بأنها "كشمير" السودان ووعدت بإجراء استفتاء عام ٢٠١١ بشأن رغبتها في الانضمام الى شمال السودان او جنوبه. وفي نفس اليوم يجري جنوب السودان ككل استفتاء حول رغبته في الاستقلال عن الخرطوم.

كما تقرر اجراء انتخابات في ابريل نيسان عام ٢٠١٠. لكن في ايار من العام الماضي اندلع القتال مجددا بين متمردين سابقين في جنوب السودان وقوات حكومة الخرطوم في منطقة أبيي.

من جهتها قالت وزارة الخارجية السودانية يوم الاربعاء ان الحكم الذي اصدرته محكمة دولية في لاهاي بشأن حدود منطقة أبيي الغنية بالنفط المتنازع عليها هو " خطوة للامام" وان الحكومة ستحترم القرار.

وقال مطرف صديق وكيل وزارة الخارجية السودانية لرويترز ان حكومة الخرطوم ستحترم القرار وان هذا القرار نهائي وملزم لان كل الاطراف وافقت من البداية على ان يكون حكم المحكمة ملزما ونهائيا. كما يضمن القرار حقوق الرعي لقبيلة المسيرية.

وعلى جانب اخر قال مسؤول بالحركة الشعبية لتحرير السودان إن قرار محكمة التحكيم بشأن حدود منطقة أبيي الغنية بالنفط المتنازع عليها "مقبول" وان حركته ستحترمه.

وقال دينق الور كول وزير خارجية السودان والمسؤول في الحركة الشعبية لتحرير السودان المشارك في حكومة السودان الائتلافية " الحركة الشعبية لتحرير السودان وشعب هذه المنطقة سيحترمان وينفذان هذا القرار."

وقال ان قبيلة الدنكا الجنوبية خسرت بعض الاراضي في حكم اعادة ترسيم الحدود الشرقية والغربية لابيي لكن الحركة ترى ان الحكم في مجمله مقبول.